

الإرهاب الإلكتروني وطرق مواجهته على المستوى العربي دراسة للتجربتين السعودية والقطرية

Electronic Terrorism and Counterterrorism Methods in the Arab World: A Study of Saudi Arabia and Qatar Experiences

أ.أحمد بوجلطية بوعلي

أستاذ مساعد قسم «أ» بكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف -
boudjelthia_univ@yahoo.fr

ملخص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة جد خطيرة أثرت ولا زالت تأثر على مجتمعاتنا ألا وهي ظاهرة الإرهاب وبالأخص الإرهاب الإلكتروني الذي أصبحت آثاره جد خطيرة على اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية التي لا تمتلك القدرات الكفيلة بمواجهته نظرا لدرجة خطورته وصعوبة مواجهته ولذلك تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وما حققه العالم من انجازات في هذا الإطار وكذلك التطرق إلى الإرهاب الإلكتروني من خلال التعرض لمفهومه وعلاقته بالمفاهيم الأخرى والتطرق إلى أساليب عمل هذا النوع الجديد من التهديدات الإرهابية التي أصبحت تهدد الأمن القومي للدول في شقه الاقتصادي ثم في الأخير تطرقنا إلى تجربتين عربيتين مهمتين في مجال مواجهة الإرهاب الإلكتروني ألا وهي التجربة السعودية والتجربة القطرية وتبيان أهم الخطوات التي حذت حذوها هاتين الدولتين الرائدتين في مجال مواجهة الإرهاب الإلكتروني نظرا لما تحوزان عليه من منظومة اقتصادية إلكترونية وفي الأخير استعرضنا أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة مع تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تفيد صانع القرار في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة على أمننا الاقتصادي.

الكلمات الدالة: الإرهاب الإلكتروني، الاقتصاد الإلكتروني، الانترنت، الأمن الاقتصادي، السعودية، قطر.

Abstract

This study addresses a very dangerous phenomenon that influenced and still influences our societies, namely, terrorism, especially ; the electronic one that affects negatively the developing countries' economy which do not possess the capacities to fight it because of its danger and its difficulty to face it. Therefore, we discussed in this paper the both sides of technology information and communication whether the positive or the negative ones ; through addressing the concept of electronic terrorism and its relationship with other concepts, besides the different ways of work of this new type of terrorist threats that threatens the countries' national security economically. Then, we analyzed and identified the most important steps of counter-terrorism for each of the Saudi Arabia and Qatar the two leading experiments that own an electronic economic system. Finally, we have reviewed the most important results of this study with providing recommendations that may be useful to the decision maker to combat this dangerous phenomenon to our economic security.

Keywords: : Electronic terrorism, electronic economy, internet, economic security, Saudi Arabia, Qatar.

مقدمة

تعدُّ النشاطات الإرهابية من أهم التهديدات التي تواجه أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات وسلامتها بشتى صورها، ويزيد من خطورتها اتخاذها نمط الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فلم يعد التخطيط لها وإدارتها وتنفيذها يتم داخل إقليم دولة واحدة بل يتم نسج خطوطها عبر دول متعددة لتنفيذها في الدولة المستهدفة بالجريمة.

وقد أدى التقدم التكنولوجي الكبير وبخاصة في مجال الاتصالات إلى تطور الجريمة بوجه عام، وظهور أنماط جديدة منها على المستويات كلها الوطنية والإقليمية والعالمية، فزادت معاناة دول العالم من نشاطات الإرهابية، وزادت خطورة هذه النشاطات الإجرامية إلى درجة فاقت قدرات الدول قاطبة على المواجهة، بما في ذلك الدول الكبرى.

وفي ظل ثورة المعلومات والمعرفة الرقمية وتطور وسائل الاتصال التقني والالكتروني الحديث، استفادت الجماعات الإرهابية من مكتسبات هذه الثورة والمعرفة التقنية ووظائفها لتحسين أهدافها. إذا تشير معطيات وتجارب العمليات الإرهابية أن هذه الجماعات تستغل شبكة الانترنت في تمويل نشاطها والسرقة الرقمية للأموال والمتاجرة بالمخدرات وغسيل الأموال ولعب القمار، وتمارس كل هذه النشاطات تحت غطاء ما يسمى بالإرهاب الالكتروني.

1- أهمية الدراسة: يعتبر الإرهاب الالكتروني من أخطر أنواع الإرهاب، حيث يهدد السلم المحلي والعالمي، ويهدد اقتصاديات الدول العالم. كما يتميز بخاصية سرعة التنفيذ نظراً لاستخدامه وسائل الاتصال المتطورة وتقنيات الحديثة، حيث نحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز الوجه السلبي والخطير للإرهاب الاقتصاد الالكتروني.

2- أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة بمايلي:

- توضيح كيف تم ظهور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال خصوصاً الانترنت؛

- تسليط الضوء على الإرهاب الالكتروني وعلاقته بالاقتصاد الرقمي؛

- توضيح كيف يستخدم الارهابيين الانترنت ووسائل تكنولوجيا الحديثة من أجل تمويل نفسه، و تدمير وإفلاس اقتصاديات المحلية والعالمية؛

- تطرق إلى تجربة السعودية والقطرية في كيفية مواجهة الإرهاب الاقتصاد الالكتروني.

3- إشكالية البحث: من خلال ما سبق ذكره من أهمية البحث، وحتى تتمكن من تحقيق أهداف الدراسة، نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي طرق وأساليب عمل الإرهاب الالكتروني، وما هي أساليب مواجهته في الدول العربية ؟

4- أقسام الدراسة: للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور:

المحور الأول : تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

المحور الثاني: الإرهاب الالكتروني؛

المحور الثالث: طرق وأساليب عمل الإرهاب الالكتروني؛

المحور الرابع : تجربة المملكة العربية السعودية ودولة قطر في مواجهة الإرهاب الالكتروني.

المحور الأول : تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

شهدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات خلال السنوات الأخيرة تطورات سريعة وتأثيرات مباشرة للثورة الرقمية على نمط الحياة الإنسانية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجعل التنمية الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدول على مساندة هذه التحولات والتحكم فيها قصد استغلال الإمكانيات المتوفرة والمتجددة.

أولاً- ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

قبل التطرق إلى تعريف تكنولوجيا الإعلام والاتصال، نبدأ بتحديد مفهوم ثورة تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ثم إلى تعريف هذه التكنولوجيات التي يصعب إيجاد تعريف موحد لها بسبب تنوعها وتعقدها، لنخلص في الأخير إلى أهميتها.

1-تعريف ثورة تكنولوجيا الاتصالات: يقصد بثورة تكنولوجيا الاتصالات، تلك التطورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي اتسمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة، إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات (1).

2-تعريف تكنولوجيا المعلومات: فتشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحسابات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات (2).

ومن خلال كل هذا نلاحظ بأن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، ولا يمكن الفصل بينهما فقد جمع بينهما النظام الرقمي، الذي تطورت إليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات (3).

3- أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال: لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الأفراد، ومن بين التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما تبلغه من أهمية من ناحية توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأشخاص والمنظمات، حيث جعلت

أجهزة كمبيوتر خاصة، إضافة إلى إمكانية الولوج إليها من أي مكان في العالم الذي وصلت الإنترنت إلى أقطابه كلها. و على هذا سنحاول في هذا المبحث إبراز مفهوم، نشأة، المراحل التي مر بها تطور الإنترنت، وكذا التطرق إلى مفاهيم حول الشبكات، أنواعها.

1- تعريف الإنترنت: هناك العديد من التعاريف للإنترنت نذكر منها مايلي:

أ- اسم إنترنت في الإنجليزية (Internet) يتكون من البادئة inter التي تعني «بين» وكلمة net التي تعني «شبكة»، أي «الشبكة البينية» و الاسم دلالة على بنية إنترنت باعتبارها «شبكة ما بين الشبكات» أو شبكة من شبكات «network of networks» أو interconnected networks، و مع هذا فقد شاعت خطأ في وسائل الإعلام العربية تسمية «الشبكة الدولية للمعلومات» ظناً أن المقطع inter في الاسم هو اختصار كلمة «international» التي تعني «دولي».

وكما يدل اسمها فإن شبكة إنترنت هي شبكة ما بين عدة شبكات تدار كل منها بمعزل عن الأخريات بشكل غير مركزي ولا تعتمد أياً منها في تشغيلها على الأخريات، كما قد تستخدم في كل منها داخلياً تقنيات حاسوبية و شبكية مختلفة الإنترنت بحد ذاته لا يحوي معلومات وإنما هو وسيلة لنقل المعلومات المخزنة في الملفات أو الوثائق في جهاز الحاسوب الآلي إلى جهاز حاسوب آلي آخر. ولذلك من الأخطاء الشائعة القول بأن المعلومة وجدت في الإنترنت والصحيح القول بأن المعلومة وجدت عن طريق استخدام شبكة الإنترنت⁽⁷⁾.

ب- شبكة الإنترنت عبارة عن مئات الملايين من الحاسبات الآلية حول العالم مرتبطة بعضها ببعض. ومع ترابط هذا العدد الهائل من الحاسبات أمكن إرسال الرسائل الإلكترونية بينها بلمح البصر بالإضافة إلى تبادل الملفات والصور الثابتة أو المتحركة والأصوات. وقد تم الاتفاق على نظام موحد لتبادل جميع هذه الأنماط من المعلومات تم تسميته النسيج العالمي⁽⁸⁾.

ج- الإنترنت هي جزء من ثورة الاتصالات ويعرف البعض الإنترنت بشبكة الشبكات في حين يعرفها البعض الآخر بأنها شبكة طرق المواصلات السريعة، ويمكن تعريف الإنترنت بشبكة الشبكات⁽⁹⁾.

2. نشأة الإنترنت: ظهرت الإنترنت نتيجة لظهور العولمة ومرت عبر المراحل التالية⁽¹⁰⁾:

- كانت الإنترنت نتيجة لمشروع Arpanet الذي أطلق عام 1969، وهو مشروع من وزارة دفاع الولايات المتحدة. أنشئ هذا المشروع من أجل ربط الجامعات ومؤسسات الأبحاث لاستغلال أمثل للقدرات الحاسوبية للكمبيوترات المتوفرة؛

- في الأول من يناير 1983 استبدلت وزارة دفاع الولايات المتحدة البروتوكول NCP المعمول به في الشبكة واستخدمت عنه بروتوكول TCP/IP من الأمور التي أسهمت في نمو الشبكة

من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتعود هذه الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الخصائص التي تمتاز بها هذه الأخيرة، بما فيها الانتشار الواسع وسعة التحمل سواء بالنسبة لعدد الأشخاص المشاركين أو المتصلين، أو بالنسبة لحجم المعلومات المنقولة، كما أنها تتسم بسرعة الأداء وسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات.

- وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية لتجاوز الانقسام الإنمائي بين البلدان الغنية والفقيرة والإسراع ببذل الجهود بغية دحر الفقر، والجوع، والمرض، والأمية، والتدهور البيئي. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال توصيل منافع الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، والتدريب إلى أكثر المناطق انعزاًلاً. فمن خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يمكن للمدارس والجامعات والمستشفيات الاتصال بأفضل المعلومات والمعارف المتاحة، ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال نشر الرسائل الخاصة بحل العديد من المشاكل المتعلقة بالأشخاص والمنظمات وغيرها⁽⁴⁾.

- إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في التنمية الاقتصادية: تؤدي الثورة الرقمية إلى نشوء أشكال جديدة تماماً من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة. وعلى عكس الثورة الصناعية التي شهدها القرن المنصرم، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنها الانتشار بشكل سريع والتأثير في حيوية الجميع. وتتمحور تلك الثورة حول قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم في نفس اللحظة تقريباً⁽⁵⁾.

- زيادة قدرة الأشخاص على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف ترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلاماً ورخاء لجميع سكانه. وهذا إذا ما كان جميع الأشخاص لهم إمكانيات المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا.

- تمكن تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، الأشخاص المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم. وهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي. وبوسعها تمكين الأفراد، والمجتمعات، والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكناً في السابق. ويمكنها أيضاً المساعدة على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية⁽⁶⁾.

ثانياً. الإنترنت

تعد الإنترنت إحدى أهم إنجازات تكنولوجيا شبكات الكمبيوتر في عالمنا المعاصر، بل ربما هي أكثرها قوة. فقد بات بإمكان أي شخص استخدام الإنترنت التي لا تحتاج إلى شفرات خاصة أو

د-الأنظمة التعاونية: لقد أدى انخفاض تكلفة الاتصال عبر الإنترنت وتبادل الأفكار والمعارف، والمهارات إلى تطور العمل التعاوني بشكل كبير وظهور الأنظمة التعاونية . ليس بالإمكان فقط الاتصال بشكل رخيص وعلى نطاق واسع عبر شبكة الانترنت ولكن يسمح لمجموعات لها نفس الاهتمامات ان تنشئ مواقع مشتركة بسهولة . ومثال على ذلك حركة البرمجيات الحرة في تطوير البرمجيات ، والتي أنتجت نظام لينكس و جنو GNU من الصفر⁽¹⁴⁾.

ه- الاتصال الصوتي: الصوت عبر الانترنت VoIP يعتمد على نقل الصوت خلال بروتوكول الإنترنت. وبدأت هذه الظاهرة كاختيار وأداة مساعدة لأنظمة دردشة IRC لنقل الصوت في اتجاه واحد. في السنوات الأخيرة انتشرت العديد من أنظمة VoIP كما أصبحت سهلة الاستخدام ومريحة كما هاتف عادي. ان هذه الأنظمة هي استخدام واعد للانترنت ذات تكلفة اقل بكثير من المكالمات الهاتفية العادية ، وخاصة لمسافات طويلة.

ونوعية الصوت لا تزال في كثير من الأحيان تختلف من الكلمة إلى الكلمة وستحتاج إلى بضع الوقت حتي تصبح بنفس النوعية كأجهزة التلفون التقليدية. VoIP أصبحت ذات شعبية متزايدة في عالم اللعب ، باعتباره شكلا من أشكال الاتصال بين اللاعبين. من أكثر الأنظمة شعبية في مجال الصوت عبر الإنترنت هو نظام سكايب⁽¹⁵⁾.

و-خدمة التلقيح : خدمة التلقيح هي خدمة تمكن من متابعة ما يصدر في المواقع التي توفرها أولا بأول دون حاجة إلى الدوران عليها لزيارتها من أجل التحقق من إن كان جديد قد نُشر عليها، كما أنها على غير الطريقة التي كانت سائدة مسبقا لا تتطلب فعلا من ناحية الموقع لأن المستخدم هو الذي يطلب هذا النوع من المحتوى بطريق قراءات التقييمات وقتما يريد بطور التشغيل ذاته الذي تعمل به متصفحات الويب، و لا تتطلب الإفصاح عن أي قدر من البيانات الشخصية من جانب المستخدم للموقع، و لا حتى عنوان البريد الإلكتروني، وبهذا فالمتحكم الوحيد فيها هو المستخدم، و لا يمكن استخدامها بشكل لا يرضيه أو مفروض عليه. تشمل التقييمات في أبسط صورها عناونا وملخصا للموضوع، ورابطا للنص الكامل للخبر على موقع ناشر الموضوع. توجد عدة صيغ لنشر التقييمات، منها Atom و RSS و RDF¹⁶.

ي-تسويق عبر الانترنت: أصبح الإنترنت سوقا واسعة للشركات، بعض الشركات الكبيرة ضخمت من أعمالها بأن أخذت مميزات قلة تكلفة الإعلان والاتجار عبر الإنترنت ، والذي يعرف بالتجارة الإلكترونية E-Commerce وهي تعتبر أسرع طريقة لنشر المعلومات إلى عدد كبير من الأفراد. ونتيجة لذلك قام الإنترنت بعمل ثورة في عالم التسوق. كمثال شخص ما يمكنه أن يطلب شراء اسطوانة مدمجة عبر الإنترنت وسوف تصله عبر البريد العادي خلال يومين، أو بإمكانه تنزيلها مباشرة عبر الإنترنت إذا تيسر ذلك. أيضا

هو ربط «المؤسسة الوطنية للعلوم» جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بعضها ببعض مما سهل عملية الاتصال بين طلبة الجامعات وتبادل الرسائل الإلكترونية والمعلومات؛

- وفي 6 آب / أغسطس، 1991، وفي المختبر الأوروبي للفيزياء والجزئيات CERN ، والذي يقع على الحدود بين فرنسا وسويسرا، نشر مشروع الشبكة العالمية الويب والتي تم اختراعها من قبل العالم الإنجليزي تيم بيرنرز لي في عام 1989؛

- وبحلول عام 1996 صار استخدام كلمة الانترنت قد أصبح شائعا ، وبالتالي ، كان ذلك سببا للخلط في استعمال كلمة إنترنت على أنها إشارة إلى الشبكة العالمية الويب.

3- استعمالات الانترنت: للانترنت استعمالات كثيرة، وهذا من أجل البحث العلمي والتواصل وحتى التجارة، ونذكر من بين استعمالاتها هي⁽¹¹⁾:

أ- البريد الإلكتروني : البريد الإلكتروني بالإنجليزية : Electronic Mail وتختصر إلى E-Mail هو مصطلح يطلق على إرسال رسائل نصية إلكترونية بين مجموعات في طريقة مناظرة لإرسال الرسائل والمفكرات قبل ظهور الإنترنت. حتي في وقتنا الحاضر، من المهم التفريق بين بريد الإنترنت الإلكتروني Internet E-mail وبين البريد الإلكتروني الداخلي Internal E-mail. فبريد الإنترنت الإلكتروني قد ينتقل ويخزن في صورة غير مشفرة على شبكات وأجهزة أخرى خارج نطاق تحكم كلاً من المرسل والمستقبل. وخلال هذه الفترة (فترة الانتقال) من الممكن لمحتويات البريد أن تُقرأ ويُعبث بها من خلال جهة خارجية Third Party ، هذا إذا كان البريد على قدر من الأهمية. أنظمة البريد الإلكتروني الداخلي لا تغادر فيها البيانات شبكات الشركة أو المؤسسة، وهي أكثر أمناً.

ب- الشبكة العالمية: الكثير من الناس يستعملون مصطلحي الإنترنت والشبكة العالمية (الويب) على أنهما متشابهان أو الشيء ذاته. لكن في الحقيقة المصطلحين غير مترادفين. الإنترنت هي مجموعة من شبكات الحواسيب المتصلة معا عن طريق أسلاك نحاسية وكابلات ألياف بصرية وتوصيلات لاسلكية Wireless وما إلى ذلك. على العكس من ذلك ، الويب هو مجموعة من الوثائق والمصادر المتصلة معا ، مرتبطة مع بعضها البعض عن طريق روابط فائقة Hyperlinks وعناوين إنترنت URLs. بشكل آخر، الشبكة العالمية واحدة من الخدمات التي يمكن الوصول إليها من خلال الإنترنت ، مثلها مثل البريد الإلكتروني ومشاركة الملفات File Sharing وغيرهما⁽¹²⁾.

ج-الدخول عن بعد: يسمح الإنترنت لمستخدمي الحاسوب أن يتصلوا بأجهزة حاسوب أخرى ومخازن المعلومات بسهولة ، مهما يكن موضعها من العالم. تعرف هذه العملية بالدخول عن بعد بالإمكان عمل ذلك بدون استخدام تقنيات حماية أو تشفير أو توثيق Authentication، وهذا يشجع أنواعا جديدة من العمل المنزلي، ومشاركة المعلومات في العديد من الصناعات⁽¹³⁾.

2- أنواع الجريمة الإلكترونية: تتمثل أنواع الجرائم الإلكترونية فيمايلي (20):

- الدخول غير المشروع في نظم وقواعد معالجة البيانات، سواء أحدث هذا الدخول تلاعباً أو لا؛

- الاعتداء على المواقع الإلكترونية سواء كان ذلك بمسح أو تعديل بيانات أو التلاعب فيها، أو إعاقة تشغيل النظام؛

- انتهاك السرية والخصوصية للبيانات الشخصية، والإضرار بصاحبها، والإطّلاع على المراسلات الإلكترونية، والإدلاء بالبيانات الكاذبة في إطار المعاملات والعمليات الإلكترونية؛

- الاعتداء على الأموال الإلكترونية - وهي الأموال المتداولة إلكترونياً - سواء أكان ذلك في إطار التجارة الإلكترونية أو غيرها، مثل عمليات سحب وإيداع الأموال التي تقوم بواسطة أجهزة الصراف الآلي أو الهاتف المصرفي أو الخدمات المصرفية بواسطة الإنترنت للبنوك؛ إذ يمكن أن تتعرض هذه الأموال للسرقة والنصب وخيانة الأمانة، وذلك بواسطة بطاقات ائتمان مزورة أو انتهت صلاحيتها أو مسروقة، أو اختراق المواقع الإلكترونية للبنوك، أو اختراق أجهزة الحاسب الآلي للبنوك أو عملاء البنوك... الخ؛

- التعدي على أموال غيره بالوسائل الإلكترونية مثل: الدخول لمواقع البنوك والدخول لحسابات العملاء وإدخال بيانات أو مسح بيانات بغرض اختلاس الأموال أو تحويلها من حساب لآخر؛

- تزوير أو تقليد التوقيع الإلكتروني الذي هو عبارة عن رموز تميز صاحب هذا التوقيع، وهو بهذا المعنى يعد وسيلة تعتمد في المعاملات الإلكترونية ويقوم مقام التوقيع الكتابي.

3- الأمن الإلكتروني: الأمن الإلكتروني يعني أي أداة أو تقنية أو عملية مستخدمة لتحمل أصول المعلومات لنظام الأمن الإلكتروني، حيث يتيح الأمن الإلكتروني ويضيف قيم للشبكات وموجه للبنية الأساسية المرنة والصلابة (21).

أ- مكونات البنية الأساسية الصلبة: تعنى الأجهزة الصلبة Hardware والبرمجيات Software المطلوبة لحماية النظام والبيانات من التهديدات والأمن من خارج أو داخل النظام.

ب- مكونات البنية الأساسية المرنة: تعنى السياسات، والعمليات والبروتوكولات، والتوجيهات التي تحمي النظام والبيانات من مصادرها المختلفة.

ثانياً - الاقتصاد الرقمي

يعتبر الاقتصاد الرقمي (الإلكتروني) مرحلة جديدة من مراحل تطور علم الاقتصاد ، و الذي ظهر تزامنا مع تطور تكنولوجيا المعلومات و تقنيات الإعلام و الاتصال، و الذي (الاقتصاد الرقمي) يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع .

قام الإنترنت بتسهيل عملية التسوق الشخصي، والذي يتيح لشركة ما أن تسوق منتج لشخص معين أو مجموعة معينة من الأشخاص بطريقة أفضل من أي وسط إعلاني، كأمثلة على التسوق الشخصي ، مجتمعات الإنترنت والتي يدخلها الآلاف من مستخدمي شبكة الإنترنت ليعلموا عن أنفسهم ويعقدوا صداقات عبر الإنترنت. وبما أن مستخدمي هذه المجتمعات تتراوح أعمارهم بين 13 و 25 عاماً، فإنهم حين يعلموا عن أنفسهم فهم يعلنون بالتالي عن هواياتهم واهتماماتهم، ومن هنا هنا تستطيع شركات التسويق عبر الإنترنت استخدام هذه المعلومات للإعلان عن المنتجات التي توافق رغباتهم واهتماماتهم (17).

المحور الثاني: الإرهاب والاقتصاد الإلكتروني

لقد أصبح من المألوف حالياً أن يتم تنفيذ كل المعاملات الاقتصادية -بداية من التسوق من المنزل إلى صفقات بملايين الدولارات- عبر الإنترنت. لكن تطور الانترنت السريع كقناة لتنفيذ الأعمال الاقتصادية، لم يوازيه بنفس القدر تطور في مستوى الأمن. فقد اشتهرت الانترنت بكونها بيئة عدائية والدليل على ذلك زيادة الجرائم الاقتصادية الإلكترونية المنظمة خصوصاً تمويل الجماعات الإرهابية التي تؤكد على عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة.

أولاً: الإرهاب الإلكتروني

أدى التقدم التكنولوجي الكبير وبخاصة في مجال الاتصالات إلى تطور الجريمة بوجه عام، وظهور أنماط جديدة منها على المستويات كلها الوطنية والإقليمية والعالمية، فزادت معاناة دول العالم من نشاطات الإرهاب الإلكتروني، وزادت خطورة هذه النشاطات الإجرامية إلى درجة فاقت قدرات الدول قاطبة على المواجهة، بما في ذلك الدول الكبرى.

1- تعريف الإرهاب الإلكتروني

- هي الجريمة ذات الطابع المادي، التي تتمثل في كل سلوك غير قانوني من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية، ينتج منه حصول المجرم على فوائد مادية أو معنوية مع تحميل الضحية خسارة مقابلة وغالباً ما يكون هدف هذه الجرائم هو القرصنة من أجل سرقة أو إتلاف المعلومات الموجودة في الأجهزة ومن ثم ابتزاز الأشخاص باستخدام تلك المعلومات (18).

- وعرف نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/17 وتاريخ: 1428/3/8هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم: (79) وتاريخ: 1428/3/7هـ الجريمة المعلوماتية بأنها: (أي فعل يُرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام) (19).

- وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الجريمة المعلوماتية في اجتماع باريس عام (1983م) بأنها: (كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به، يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها).

بد التمويل الإلكتروني: يعني الاستخدام للمعاني الإلكترونية لاستبدال المعلومات، نقل المعلومات وتقديم القيمة، وتنفيذ التعاملات فى البيئة التجارية⁽²⁵⁾، ويتضمن التمويل الإلكتروني أربعة قنوات رئيسية:

- نقل التمويل إلكترونياً؛

- تبادل البيانات إلكترونياً؛

- نقل المنافع إلكترونياً Electronic Benefits transfers؛

- التأكيدات التجارية الإلكترونية electronic trade confirmations.

ج- التجارة الإلكترونية: هي تنفيذ بعض أو كل المعاملات التجارية فى السلع والخدمات التي تتم بين مشروع تجاري وآخر أو بين مشروع تجاري ومستهلك وذلك باستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات⁽²⁶⁾.

ثالثاً. الإرهاب الإلكتروني وعلاقته بالجريمة الاقتصادية وغسل الأموال:

لا يقتصر الإرهاب الاقتصادي عبر الإنترنت على الإرهاب المنظم. ذلك أن تكنولوجيا المعلومات الحديثة والاتصالات تسمح لأفراد منعزلين بالانغماس فى الإرهاب الاقتصادي سواء بالعمل وحدهم أو بالتنسيق مع مجموعات متفاوتة الأحجام تشكل لهذا الغرض.

ويمكن للارهابيين أن ينظموا أنفسهم حول تبادل المعلومات وذلك بفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات. ويمكن للشبكات أن تجمع الأفراد والخبرات لتنظيم عصابة إجرامية خائلية افتراضية (Virtual).

ونظراً لارتفاع درجة الخبرة الاقتصادية والمهارات التي يتطلبها الإرهاب الاقتصادي، فإنها تكون مرشحة «للتبلور» بفضل تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وتساهم الإنترنت فى حيابة المعلومات والمعارف بشأن القوانين والتكنولوجيا... الخ، اللازمة لارتكاب إرهاب اقتصادي، ويمكن استعمالها أيضاً فى التنقيب عن ضحايا. وللتكنولوجيا الجديدة تأثير على الإرهاب الاقتصادي الذي أصبح جزءاً من جعاب المجرمين وتضع المعلومات فى صميم استراتيجياتهم وعمليات صناعة القرارات⁽²⁷⁾.

يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تسهل جميع أنواع السرقات، والتلاعب، وتخريب المعلومات والاحتيايل. وقد استطاع الابتزاز بالتهديد، والابتزاز، وحماية خطط الابتزاز بالتهديد أو الإيذاء وطلبات الفدية أن يقفز قفزة كبيرة إلى الإنترنت. وتتحول موارد المعلومات فى حقيقة الأمر إلى رهائن محتملة فى أيدي المجرمين السيبرانيين. فقد حول المبتزون عملياتهم إلى الفضاء السيبراني، ويمكن لأي أحد أن يجد نفسه فجأة ضحية لمحاولة ابتزاز تهديدي، أو تضليل أو دعاية. يضاف إلى ذلك، أن الانضجار فى سرقة الهويات الذي يحدث منذ مدة يدل على

1- تعريف الاقتصاد الرقمي (الالكتروني): يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل و التكامل و التنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال و بين المنظومة الاقتصادية (الاقتصاد الكلي ، الاقتصاد الجزئي ، و مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى)⁽²²⁾؛

و أيضا يعرف الاقتصاد الرقمي «اقتصاد الأرقام «أو» الاقتصاد الإلكتروني» هو تفكيك أو تجزئة

الصورة المرئية، الصوت المسموع، والفيلم، والمعلومات... وغيرها إلى أحاد وأصفار «شفرة الكمبيوتر»

وإرسال هذه الأرقام عبر الخطوط الهاتفية أو أمواج الهواء⁽²³⁾.

نستنتج مما ورد من التعريفين السابقين، أنها تتفق على أن تعريف الاقتصاد الرقمي يرتكز على ضرورة الدمج أو المزاوجة بين تكنولوجيا المعلومات و بين تقنيات الإعلام و الاتصال ، لتقديم منتجات و خدمات مغايرة فى طريقة معالجة إجراءاتها ، و حتى فى شكلها و سبل تقديمها، عن المفهوم التقليدي للاقتصاد .

2- خصائص الاقتصاد الرقمي (الالكتروني): للاقتصاد الرقمي مزايا و خصائص متعددة ، نجملها فى النقاط التالية⁽²⁴⁾؛

- العامل الرئيس فى الإنتاج هي المعرفة؛

- الاهتمام باللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلا من الأصول المادية؛

- شبكي نظراً لتطور وسائل الاتصالات الحديثة؛

- رقمي مما يؤثر بشكل كبير على حجم و خزن ومعالجة المعلومات؛

- افتراضي فمع الرقمنة وشبكة الإنترنت بات العمل الافتراضي حقيقة واقعة؛

- انحسار قيود الزمان والمكان انخفاض التكلفة فى ظل التطورات التكنولوجية الجديدة؛

- انتشار الأسواق الإلكترونية التي تتميز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وأسعارها؛

- تدعيم الوعي بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد والمنظمات نتيجة للتدفق الحر للمعلومات عبر

الشبكة الإلكترونية.

3- مكونات الاقتصاد الرقمي: يتكون الاقتصاد الرقمي من:

أ- **البنوك الإلكترونية:** هي المعاملات المالية بين المؤسسات البنكية و المالية و الأفراد و الشركات التجارية الحكومية متخذة من التكنولوجيا والابتكار أدواتها لتقديم خدمات بنكية جديدة ومتنوعة للعمل، فتطور العمل المصرفي من أداء خدمات مالية خاصة بحسابات العميل إلى القيام بخدمات المال، الاستشارة المالية، خدمات الاستثمار والتجارة والإدارة المالية وغيرها.

الالكترونية بعدة مؤشرات تسمى مؤشرات الحوالات الالكترونية ترتبط بشبكة الانترنت، ومن أهمها⁽²⁸⁾؛

- استخدام الحوالات الالكترونية بمبالغ صغيرة لتجنب الوصول إلى الحد المقرر للعمليات المقررة التي قد توقع المودع تحت طائلة القانون؛

- الحوالات الالكترونية من وإلى شخص ما ، في الوقت الذي لا تتوافر فيه معلومات كافية من المحول أو عن المستفيد حين يكون توفير تلك المعلومات أمراً ضرورياً؛

- استخدام حساب أو حسابات لجمعيات أو مؤسسات خيرية لتجميع الأموال، ثم تحويلها إلى المستفيدين بالخارج؛

- إجراء عمليات صرف أجنبي يقوم بها نائب العميل، يتبعها حوالات الكترونية مالية إلى أماكن ليس لها علاقة تجارية مع العميل.

2- وسائل الدفع الخاصة بالبنوك الالكترونية: إن تطور الخدمات المالية ارتبط بتطور تكنولوجيا المعلومات، وواكب هذا التطور استحداث وسائل الدفع الخاصة بالبنوك الالكترونية فتعددت أنواعها وأشكالها على مستوى العالم لتكون وسيلة من وسائل تمويل الجماعات الإرهابية، ومن بين هذه الوسائل التي تمول هذه الجماعات هي:

أ. النقود الالكترونية : هي مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما ، وتختلف صور النقود الإلكترونية وأشكالها تبعاً للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، ووفقاً لحجم القيمة النقدية المخزونة على تلك الوسيلة التكنولوجية وتنقسم إلى معيارين⁽²⁹⁾؛

- المعيار الأول : إن النقود الالكترونية تنقسم إلى:

* البطاقات السابقة الدفع : ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية، ومن أهمها: البطاقات الذكية ويسجل عليها القيمة الأصلية والمبلغ .

* القرص المرن: ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الإنترنت، ويتم الخصم في ذات الوقت من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

* الوسيلة المختلطة: وتعد هذه الوسيلة خليطاً مركباً من الطريقتين السابقتين، حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الإنترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات.

منافع التي تتيحها الإنترنت، واستخدام هويات زائفة لتفادي الملاحقة القضائية أو المسؤولية الجنائية أو الإرهابية التي لم يغفل عنها المجرمون. ذلك أن انتقال الهوية، التي تتم بالفعل على الإنترنت من العوامل الداخلة في الأنشطة غير المشروعة، ومثلهم مثل جميع المجرمين الذين يستغلون البنى التحتية التقنية القائمة، يستخدم غسالى الأموال الإنترنت بصورة متزايدة للحصول على الأموال التي يتم توليدها بواسطة الأنشطة الإجرامية مثل تهريب المخدرات، وتهريب الأسلحة، والرشوة، والبقاء، وسوء استغلال الأطفال، والتحليل الضريبي، إلخ وتحريك هذه الأنشطة إلى حيز الأعمال القانونية، وعلى الرغم من أن غسيل الأموال لا يلقي الإبلاغ الكافي عنه، وغالباً ما يكون غير مرئي، فإنه يزداد شهرة على الإنترنت. فالإنترنت أداة مثالية له نظراً لطبيعتها الخائلية (الغفيلية)، الفضاء السيبراني وسرعة التحويل) وتحررها من القيود الإقليمية (طبيعتها العابرة للحدود، وتعارض الاختصاصات والولايات القضائية). وهو ما تعلم عملاء غسل الأموال استغلاله. والإنترنت تجعل من الممكن تحويل الأموال ذات المنشأ الإجرامي إلى دوائر اقتصادية قانونية وذلك باستخدام الحوالات المالية والاستثمار والرسملة.

تعتبر الاستثمارات والمقامرة والتجارة على شبكة الإنترنت - كبيع سلع وخدمات خيالية مقابل نقود حقيقية- تجعل في المستطاع توليد دخول تبدو مشروعة ويصعب رصدها ويكاد يستحيل مقاضاتها. فالعمليات المصرفية الإلكترونية والعمليات العقارية عبر الشبكة، واستخدام شركات كواجهات خائلية والنقد الإلكتروني يمكن استخدام كل ذلك في غسل غنائم الجريمة. والمستعملون العاديون قد يدعمون عن جهل غسل الأموال عندما يستخدمون خدمات خائلية معينة. كما أن المنظمات التجارية قد تصبح دون قصد ضالعة في ذلك بكل ما يرافق ذلك من تداعيات كارثية من الناحيتين القانونية والتجارية. وهذا مصدر رئيسي للمخاطر بالنسبة للشركات، ويوجد الآن عدد قليل من الوسائل الفعالة للتحكم في هذه الظاهرة الخاصة بغسل الأموال المتصل بتكنولوجيا.

المحور الثالث: طرق وأساليب عمل الإرهاب الإلكتروني

الإرهاب ظاهرة دولية معقدة وجريمة خطيرة تعاني منها الشعوب والحكومات، يتجدد فقط بالتطور في استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة، وأصبح سلاحاً تستخدمه الدول والجماعات والأفراد مستفيدة من التطور التقني والتكنولوجي لتحقيق أهدافها ومصالحا على حساب الأمن والسلم الجماعي والفردى وعلى حساب سيادة الدول واستقرارها. على أن الجماعات المتطرفة لا تستطيع القيام بعملياتها الإرهابية دون وجود نشاط اقتصادي ودعم مالي الذي يمكنها من ذلك.

أولاً تمويل الإرهاب إلكترونياً: يعتمد الإرهاب الإلكتروني على عدة طرق وأساليب في تمويله منها:

1-الحوالات الالكترونية: تتم عملية تمويل الجماعات الإرهابية

المعيار الثاني : إن النقود الإلكترونية تنقسم :

* **بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة:** وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها دولاراً واحداً فقط.

* **بطاقات ذات قيمة متوسطة:** وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لا تتجاوز 100 دولار.

بد الشيكات الإلكترونية: يتم إرسال الشيك الإلكتروني بالانترنت من المشتري إلى البنك، هذا الأخير يقبله ويظهره ثم يرده إلكترونياً إلى بنك البائع للحصول الإلكتروني من بنك المشتري⁽³⁰⁾.

ج. البطاقات : ويوجد أنواع كثيرة منها:

- بطاقة الائتمان: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع أجل لقيمتها، ويتم احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي يتجاوزها العميل في نهاية كل شهر لأنها تعتبر إقراضاً مقدماً من المصرف⁽³¹⁾.

- **بطاقات الخصم الشهري :** تخول هذه البطاقة لحاملها الشراء والسحب النقدي في حدود مبلغ معين ولفترة محدودة (لا تتجاوز شهر) دون تقسيط في دفع المبلغ المستحق عليه فإذا تأخر العميل في تسديده فرضت عليه فائدة حسب الاتفاق بين المصدر وحامل البطاقة⁽³²⁾.

- **بطاقات الدفع:** يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان، بل أن يكون لحاملها رصيد بالبنك ومن ثم خصم قيمة الصفقة من حسابه لدى هذا البنك في الحال⁽³³⁾.

- **البطاقات الذكية :** تعرف البطاقة الذكية بأنها بطاقة بلاستيكية ذات ميكروسوفت مدمج يحتوي على معلومات عن حاملها (محفظة إلكترونية) مثل الحقائق المالية ومفتاح الشفرة الخاصة ومعلومات الحساب وأرقام بطاقة الائتمان ومعلومات التأمين الصحي⁽³⁴⁾، ويشبه البعض هذه البطاقة بالكومبيوتر المتنقل لكونها تحتوي فعلاً على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة وحدود التصرفات المالية التي تقوم بها فضلاً عن بياناته الشخصية والرقم السري، كما تحتوي على عدة عناصر للحماية ضد التزوير والتزييف وسوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقتها، أو محاولة تقليدها.

ثالثاً. الاعتداءات الإرهابية على الأموال الإلكترونية: أصبح لبرامج المعلومات قيمة غير تقليدية لاستخداماتها المتعددة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية فهذه القيمة المميزة لبرامج المعلومات تجعلها محلاً للتداول، وهنا تبدو أهمية الإنترنت بصفته مصدر للمعلوماتية، مما أدى إلى ظهور قيمه اقتصادية جديدة وأموال جديدة عرفت بالأموال المعلوماتية

وصاحب ظهور هذا المال المعلوماتي جرائم جديدة عرفت بالجرائم المعلوماتية منها⁽³⁵⁾:

1- **الاعتداء على الأموال الإلكترونية -** وهي الأموال المتداولة إلكترونياً - سواء أكان ذلك في إطار التجارة الإلكترونية أو غيرها، مثل عمليات سحب وإيداع الأموال التي تقوم بواسطة أجهزة الصراف الآلي أو الهاتف المصرفي أو الخدمات المصرفية بواسطة الإنترنت للبنوك؛ إذ يمكن أن تتعرض هذه الأموال لسرقة والنصب وخيانة الأمانة، وذلك بواسطة بطاقات ائتمان مزورة أو انتهت صلاحيتها أو مسروقة، أو اختراق المواقع الإلكترونية للبنوك، أو اختراق أجهزة الحاسب الآلي للبنوك أو عملاء البنوك... الخ .

2- **التعدي على أموال غيره بالوسائل الإلكترونية مثل:** الدخول لمواقع البنوك والدخول لحسابات العملاء وإدخال بيانات أو مسح بيانات بغرض اختلاس الأموال أو تحويلها من حساب لآخر؛

3- **جرائم السطو على أرقام البطاقات الائتمانية:** مع بداية استخدام البطاقات الائتمانية خلال شبكة الانترنت واكبت ظهور الكثير من المتسللين للسطو عليها بلا هوادة، فالبطاقات الائتمانية تعد نقوداً إلكترونية والاستيلاء عليها يعد استيلاء على مال الغير⁽³⁶⁾.

إن الاستيلاء على بطاقات الائتمان أمر ليس صعباً فصوص بطاقات الائتمان مثلاً يستطيعون الآن سرقة مئات الآلاف من أرقام البطاقات في يوم واحد من خلال شبكة الانترنت ومن ثم بيع هذه المعلومات للآخرين.

ويتعدى الأمر إلى المخاطر الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها البطاقات الائتمانية الحالية فنحن الآن في بداية ثورة نقدية يطلق عليها اسم النقود الإلكترونية والتي يتنبأ لها بأن تكون مكتملة أن يزداد الاعتماد على هذا النوع الجديد للنقود الورقية أو البلاستيكية ومن المتوقع أيضاً والحديث من النقود.

4- **السطو على أموال البنوك :** أصبحت البنوك والمصارف هي هدف لمحتري التلاعب واختراق شبكات الانترنت والذين يتلاعبون في كشوف حسابات العملاء ونقل الأرصدة من حساب لآخر وقد تكون بصورة ثانية كإضافة بضعة أرقام أو أصفار إلى رقم ما في هذا الحساب.

رابعاً- دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال لتمويل الجماعات الإرهابية: تتجلى العلاقة السلبية بين النقود الإلكترونية وجريمة غسل الأموال باستغلال غاسل الأموال لهذه النقود كوسيلة لارتكاب جريمته.

تعد النقود الإلكترونية وسيلة مثالية لاختزان قيمة نقدية لأموال متحصلة من مصدر غير مشروع تمهيداً لغسل هذه الأموال . وهنا يبرز الجانب السلبي لهذه الوسيلة المتطورة من وسائل الدفع، بحيث تتحول إلى وسيلة لارتكاب جريمة غسل الأموال على اعتبار أن مراقبتها مسألة في غاية الصعوبة، فهي

التي خطت خطوات جذرية في إيجاد بيئة قانونية قادرة على مواجهة تلك التحديات تمثلت في استحداث قوانين جديدة، وتعديل قوانين قائمة تتلاءم مع التطور الكبير الذي يشهده العالم في مجال المعلوماتية. من هذا المنطلق سوف نحاول في هذا المحور تسليط الضوء على الجهود الخليجية في مجال تشريع لمواجهة الإرهاب الإلكتروني.

أولاً: تجربة المملكة العربية السعودية في مواجهة الإرهاب الإلكتروني

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات سريعة وبعيدة المدى والنطاق على صعيد القطاع مالي الدولي بما في ذلك تنسيق الجهود للعمل على مكافحة الإرهاب الاقتصادي الإلكتروني، حيث تبنت المملكة العربية السعودية مجموعة من المبادرات المختلفة والتي شملت تدابير قضائية ومعايير أخرى استجابة للتطورات الدولية في هذا المجال عن طريق إصدار مؤسسة النقد العربي السعودي قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فبراير 2012 م، حيث نصت هذه القواعد في إحدى المواد منها على مكافحة الإرهاب الإلكتروني ومن هذه المواد هي:

1- عند تطبيق أي نظم إلكترونية جديدة لتحويل الأموال والمدفوعات فإنه يجب التأكد من أنها صممت على أن تكون لديها قدرات تسمح بمنع واكتشاف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن ضمن أساليب الدفع الإلكتروني الجديدة، على سبيل المثال، البطاقات المسبقة الدفع، المحافظ الإلكترونية/والبطاقات ذات القيمة المخزنة، والمدفوعات عبر الهواتف الجوالة، وخدمات الدفع على الإنترنت، إلخ... فإنه يجب التأكد من أن لا يتم تقديم هذه الخدمات إلا إلى العملاء الذين يملكون حساباً أو علاقة مصرفية أخرى مع البنك أو محل الصرافة⁽³⁹⁾.

2- تشمل العمليات البنكية الإلكترونية تقديم المعلومات والمنتجات والخدمات من خلال وسائل إلكترونية (كالهاتف الثابت/الجوال، الإنترنت، الصراف الآلي، نقاط البيع، وغرف المقاصة الآلي)، وتوفير هذه العمليات فرصاً عديدة للبنوك لتقدم مجموعة متنوعة من منتجاتها وخدماتها بطريقة أسرع وأرخص وأكثر راحة.

ويتزايد عدد البنوك التي تقدم خدماتها البنكية عبر الوسائل الإلكترونية بشكل ملحوظ، كما تتوسع مجموعة الخدمات المتوفرة بما في ذلك خدمات الحسابات وبطاقات الائتمان والتحويلات وخدمات تسديد الفواتير وتداول الأسهم وغير ذلك. وبالتالي تكون العمليات البنكية الإلكترونية عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب إخفاء اسم المستخدم عند استعمال الخدمة وسرعة تنفيذ العمليات وانتشارها الجغرافي الواسع.

ولتفادي هذه المخاطر فإنه ينبغي على البنوك ومحلات

ليست مادية محسوسة يمكن مراقبة حركتها، ولا تظهر الهوية الحقيقية للمتعاملين بها. وبهذه الطريقة يستطيع غاسل الأموال القيام بما يشاء من العمليات المالية والمصرفية للوصول إلى غايته الحقيقية في إخفاء حقيقة أمواله غير المشروعة. إذاً توجد إمكانية كبيرة لغسل الأموال باستخدام النقد الرقمي من خلال مرحلتين الإيداع والدمج، ففي المرحلة الأولى يبدأ حائز المال المراد غسله بتدوير هذا المال عن طريق إيداعه في المؤسسة المالية، سواء في العالم المادي أو الافتراضي بطريقة الإيداع الرقمي، وبذلك يتفادى القيود الحسابية الورقية. وفي مرحلة الدمج يقوم الحائز بإجراء تحويلات رقمية إلى دول ليس فيها عمليات غسل أموال، ثم يعيد تحويلها إلى أماكن أخرى وإدخالها في حركة الاقتصاد العالمي دون أن تتعرض لخطر كشف مصدرها الحقيقي⁽³⁷⁾.

خامساً: التجارة الإلكترونية: يستخدم الإرهاب الأنترنت في استخدامات متنوعة في مجال التجاري الممنوع والمحرم دولياً منها⁽³⁸⁾.

1- **تجارة المخدرات عبر الأنترنت:** في عصر الأنترنت ظهرت مخاوف جديدة من مواقع سوء المنتشرة على الأنترنت والتي لا تتعلق بالترويج للمخدرات وتشويق الهواة لاستخدامها بل تتعداه إلى كيفية زراعة وصناعة المخدرات بكافة أصنافها وأنواعها وبأبسط الوسائل المتاحة وقد انتشرت تلك المواقع على الشبكة منذ عامين.

2- **القمار عبر الأنترنت:** في الماضي كان لعب القمار يستلزم وجود اللاعبين معا على طاولة واحدة ليتمكنوا من لعب القمار، أما الآن ومع انتشار شبكة الأنترنت على مستوى العالم فقد أصبح لعب القمار أسهل حيث التف اللاعبين على صفحة واحدة من صفحات الأنترنت على مستوى العالم ومن أماكن متفرقة أسهل من ذي قبل.

كما تنافست كثير من المواقع المتخصصة في ألعاب القمار لتزويد صفحات مواقعهم بكثير من البرامج نظراً لأن اللاعبين بات بإمكانهم اللعب كل في مسكنه، الأمر الذي جعل مواقع الكازينوهات الافتراضية على الأنترنت محل اشتباه ومراقبة من قبل السلطات، بالرغم من مشروعية أندية القمار، إلا أن المشكلة القانونية التي تواجه أصحاب مواقع القمار الافتراضية على الأنترنت كونها غير مصرح لها قانونياً.

المحور الرابع: تجربة المملكة العربية السعودية ودولة قطر في مواجهة الإرهاب الإلكتروني

لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين ثورة هائلة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات. ونتيجة لهذا التطور كانت الحاجة إلى وجود إطار قانوني لمواجهة تحديات هذا التطور الكبير والمستمر، سيما وأن القوانين تعد مرآة المجتمع وبها يقاس تطوره.

تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدول

خلالها بدء علاقة العمل ومزاوتها واستمرارها.

3-علاقات الأعمال التي لا تتم وجهاً لوجه والتقنيات الحديثة:

أ- يمكن أن تكون علاقة العمل أو المعاملات التي لا تتم وجهاً لوجه أياً من الأنواع التالية:

- مختلف أنواع العلاقات أو المعاملات التي يتم إبرامها عبر الإنترنت، أو وسائل تقنية متطورة أخرى؛

- الخدمات أو المعاملات التي يتم توفيرها أو مزاوتها عبر الإنترنت، واستخدام آلات الصراف الآلي، وما إلى ذلك؛

- معاملات نقاط البيع الإلكترونية، أو استخدام البطاقات ذات القيمة المدفوعة مسبقاً أو القابلة للتعبئة أو المتصلة بالحساب؛

- يجب أن تتضمن السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المتعلقة بهذه الأنواع من الحسابات طلب وثائق إضافية لتحديد الهوية، وتطبيق تدابير إضافية للتحقق من صحة الوثائق المقدمة، وتطوير الاتصال المستقل، وما إلى ذلك؛

- يجب أن يكون لدى المؤسسة المالية تدابير العناية الواجبة المحددة والفعالة التي يمكن تطبيقها على العملاء الذين لا يتم التعامل معهم وجهاً لوجه. وتحديدًا يجب على المؤسسة المالية إرساء التدابير اللازمة للتأكد من أن العميل هو الشخص الذي يدعيه ومن أن العنوان المزود هو بالفعل عنوانه.

ب- على المؤسسة المالية التي تسمح بإتمام عمليات الدفع من خلال خدمات الشبكة الإلكترونية أن تتأكد من أن المراقبة على هذه المعاملات هي ذاتها المتبعة في خدماتها الأخرى، وأن لديها منهجية مرتكزة على المخاطر لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن مثل هذه الخدمات.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أن تطور الحياة المعاصرة قدم للإنسان وسائل جديدة تمكنه من إتمام معاملاته ولاسيما الاقتصادية منها بكل يسر وسهولة، وتأتي وسائل التقنية وتكنولوجيا الحديثة في مقدمتها. لكن الإرهابي لم يتوان عن استغلالها لارتكاب الجريمة الاقتصادية، لذلك يجب على السلطات المختصة بمكافحة هذه الجريمة أن تكون على درجة عالية من الحيطة والحذر لمنع من الاستفادة من ميزات وسائل التقنية وتكنولوجيا الحديثة لارتكاب جريمته.

1- نتائج البحث: من خلال تناولنا لمدى تكثيف إعداد القوائم المالية في شركات التأمين التعاوني، توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، ولا يمكن الفصل بينهما فقد جمع بينهما النظام الرقمي، الذي تطورت إليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات؛

- الإنترنت هي جزء من ثورة الاتصالات ويعرف البعض الإنترنت بشبكة الشبكات في حين يعرفها البعض الآخر بأنها

الصرافة أن تقوم بوضع سياسات واتخاذ تدابير كافية لمنع سوء استغلال التطورات التكنولوجية في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وبما يتواءم كحد أدنى مع متطلبات قواعد الخدمات المصرفية الإلكترونية الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كما أنه لا يسمح بتقديم المنتجات والخدمات البنكية (الإلكترونية) العمليات البنكية على الإنترنت أو الهاتف أو الصراف الآلي أو الهاتف الجوال أو أي وسيلة دفع إلكترونية جديدة (للعلاء ما لم يكن لديهم حساباً مصرفياً أو علاقة أخرى مع البنك⁽⁴⁰⁾.

ثانياً. تجربة دولة قطر في مواجهة الإرهاب الإلكتروني

لقد وضع (مصرف قطر المركزي) وهو الجهة الموجهة للمؤسسات المالية في دولة قطر، مجموعة من التعليمات الحاكمة لهذا النوع من المعاملات المصرفية والتي لا تتم وجهاً لوجه أو عبر التقنيات الحديثة، بعنوان المخاطر البينية أو مخاطر قنوات تقديم الخدمة، وذلك بهدف ضبط واكتشاف ومنع أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عنها من خلال النقاط التالية (تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة بتاريخ 15 يونيو 2010)⁽⁴¹⁾؛

1-تقييم المخاطر البينية

أ- يجب على المؤسسة المالية أن تقيم وتوثق مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التي تشكلها الآليات والمعاملات المصرفية الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية الأخرى التي يتم من خلالها بدء علاقة العمل ومزاوتها والاستمرار فيها؛

ب- يجب أن تكون شدة التدابير العناية الواجبة والمراقبة المستمرة فيما يتعلق بواجهة بينية محددة ملائمة ومتناسبة مع درجة المخاطر الظاهرة والمحتملة التي قد تشكلها هذه الواجهة البينية.

2- السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر البينية

أ- يجب أن تضع المؤسسة المالية السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط لمعالجة المخاطر المحددة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أي أنشطة أخرى غير مشروعة يشكلها مختلف أنواع الواجهات البينية والتطورات التكنولوجية التي يتم من خلالها بدء علاقة العمل ومزاوتها والاستمرار فيها؛

ب- يجب أن تشمل السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط تدابير ترمي إلى⁽⁴²⁾؛

- منع سوء استخدام التطورات التكنولوجية في إطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- إدارة المخاطر المحددة المرتبطة بعلاقة العمل التي لا تتم أو المعاملات التي لا تتم وجهاً لوجه.

ج- يجب أن تشمل المؤسسة المالية في منهجية إجراءاتها كيفية تصنيف العملاء فيما يتعلق بالواجهة البينية التي يتم من

- إسكندرية، 2002، ص 253.
- 3- شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 102.
- 4- مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات- جنيف 2003 وتونس العاصمة -2005 من الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/arabic/conferences/wsis/fact6.htm>
- 5- نفس المرجع.
- 6- نفس المرجع.
- 7- فريد النجار، وليد دياب، تاجر النجار، التجارة والأعمال الإلكترونية في مجتمع المعرفة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 32.
- 8- بوب نور تون، كاشي سميت- ترجمة مركز التعريب والترجمة، التجارة على الانترنت، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم، 1997، ص 10.
- 9- قويدر الواحد عبد الله، بوزريع صليحة، الانترنت كمظهر من مظاهر الاقتصاد الرقمي وأثرها السلبي على العقل العربي، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، ص 03.
- 10- محمد ابراهيم ابو الهجار، التعاقد بالبيع بواسطة الانترنت، دار النشر العلمية الدولية، 2005، ص 43.
- 11- مصطفى محمد موسى المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، دار الكتب القانونية، مصر، 2005، ص 244.
- 12- بهاء شاهين الانترنت و العولمة عالم الكتب للنشر والتوزيع القاهرة، 1999، ص 56.
- 13- إبراهيم بخي التجارة الإلكترونية: مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص 29.
- 14- مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص 228.
- 15- نفس المرجع.
- 16- بهاء شاهين مرجع سابق، ص 56.
- 17- بشير عباس العلاق تطبيقات الانترنت في التسويق دار المناهج عمان، 2003، ص 25-27.
- 18- مديرية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الجرائم الإلكترونية، وزارة الداخلية، جمهورية العراق، بدون سنة النشر، ص 02.
- 19- إدارة الدراسات والبحوث، دعاوى الجرائم الإلكترونية وأدلة إثباتها في التشريعات العربية بين الواقع والمأمول، 1433 هـ، المملكة العربية السعودية، ص 04.
- 20- نفس المرجع، ص 05.
- 21- مها محمود طلعت مصطفى، المخاطر المصاحبة للصرافة الفورية من خلال نقل التمويل إلكترونياً، الملتقى الدولي حول، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المنعقد خلال يومي: 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 09.
- 22- فريد النجارة، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر - الإسكندرية - 2007، ص 25-29.
- 23- موسى رحمان، بن ابراهيم الغالي، الاقتصاد الرقمي وتحديات البنوك الخلوية (المحمولة)، الانترنت كمظهر من مظاهر الاقتصاد الرقمي وأثرها السلبي على العقل العربي، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، ص 04.
- 24- قرزير محمود، يحيى مريم، واقع وآفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل تحديات الاقتصاد الرقمي، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، ص 04-05.
- 25- مها محمود طلعت مصطفى، مرجع سابق، ص 10.
- 26- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة 2000، ص 41.
- 27- بتصرف عن الاتحاد الدولي للاتصالات، دليل الأمن السيبراني للبلدان النامية، طبعة 2007.
- شبكة طرق المواصلات السريعة، ويمكن تعريف الإنترنت
- شبكية الشبكات؛
- الإرهاب الإلكتروني هو كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به، يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها.
- الاقتصاد الرقمي هو التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات و وسائل الاتصال و بين المنظومة الاقتصادية (الاقتصاد الكلي ، الاقتصاد الجزئي ، و مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- يتمثل الإرهاب الاقتصادي الإلكتروني في تمويل جماعات الإرهابية إلكترونياً وغسل الأموال وتجارة المخدرات عبر الانترنت.... إلخ؛
- أصدرت المملكة العربية السعودية قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فبراير 2012 م ، حيث نصت هذه القواعد في إحدى المواد منها على مكافحة الإرهاب الاقتصادي الإلكتروني؛
- لقد وضع (مصرف قطر المركزي) وهو الجهة الموجهة للمؤسسات المالية في دولة قطر، مجموعة من التعليمات الحاكمة لهذا النوع من المعاملات المصرفية والتي لا تتم وجهاً لوجه أو عبر التقنيات الحديثة.
- 2- توصيات البحث: انطلاقاً من تناولنا للموضوع يمكن أن نقدم مجموعة من التوصيات:
- إخضاع العاملين في الجهاز الاقتصادي والمالي والأجهزة المختصة بملاحقة جريمة الإرهاب الاقتصادي الإلكتروني لدورات تدريبية تمكنهم من التعامل مع هذه الجريمة بحسبانها حديثة الظهور والاستخدام وتجعلهم قادرين على اكتشاف حالات الاستخدام غير المشروع لها؛
- الاهتمام بالجانب التوعوي عن طريق إطلاق جملة من الحملات التوعوية تستهدف أصحاب القرار تتناول أهمية التشريعات السيبرانية وضرورة تطويرها، وتنظيم حملات توعوية تستهدف القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد حول أهداف التشريعات السيبرانية وآثارها على مجتمع المعلومات؛
- ضرورة التعاون الإقليمي في مجال إعداد التشريعات السيبرانية، والتأكيد على أهمية الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية والإسكوا في هذا المجال؛
- التعاون الإقليمي في مجال تدريب القضاة والمحامين والفنيين وأعضاء النيابة العامة وأجهزة الشرطة ورجال الضبط القضائي حول التشريعات السيبرانية وأهم ما تضمنته من أحكام وكيفية تطبيقها.
- المراجع والهوامش**
- 1- سامية محمد جابر، نعمات أحمد عثمان، الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 108.
- 2- معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. /1 قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 16 - جوان 2016، ص 179 - 190

- 28- نايف بن محمد المرواني، تمويل الإرهاب إلكترونيًا، التحديات وطرق المواجهة (التجربة السعودية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد 29 العدد 5، ص 12.
- 29- النقود الإلكترونية، ماهيتها، مخاطرها، القواعد المنظمة لها. من الموقع: <http://www.arriyadh.com/Economic/LeftBar/Researches/-doc-cvt.asp>
- 30- أحمد عبد الخالق، البنوك و التجارة الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية: أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 496.
- 31- فرج عبد العزيز عزة، اقتصاديات البنوك، دط، د.ن، 2000، ص 26.
- 32- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، البطاقات البنكية - الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد، طبعة أولى، دار القلم، دمشق، 1998، ص 79.
- 33- أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 490.
- 34- طارق عبد العالي حماد، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 122.
- 35- إدارة الدراسات والبحوث، مرجع سابق، ص 05.
- 36- مديرية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مرجع سابق، ص 09.
- 37- بسام أحمد الزلمي، عبود السراج، دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 26- العدد الأول - 2010 ص 552.
- 38- مديرية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مرجع سابق، ص ص 09-10.
- 39- مؤسسة النقد العربي السعودي، قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فبراير 2012 م، المملكة العربية السعودية، ص 47.
- 40- المرجع نفسه، ص ص 51-52.
- 41- طارق محمد خليل الأعرج، العوامل المؤثرة في اختيار نوع الخدمات والنوافذ التي تقدمها البنوك الإلكترونية «دراسة تحليلية لأراء عينت من المتعاملين مع البنوك القطرية»، الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في إدارة المصارف، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2013، ص 55.
- 42- نفس المرجع، ص ص 55-56.